العدد السادس
مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social siences
يوليو ٢٠٢١م

الفقر وعلاقته بالتسرب من التعليم

دراسة ميدانية

إعداد

منار محمود راشد

باحثة دكتوراة بقسم علم الاجتماع

كلية الآداب جامعة حلوان

٢٠٢١م

العدد السادس
مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social siences
يوليو ٢٠٢١م

الفقر وعلاقته بالتسرب من التعليم دراسة ميدانية

مستخلص:

وتعرض الباحثة في هذا البحث الراهن نبذة تاريخية للسياسة التعليمية في مواجهتها للتسرب المقترن بالفقر، وذلك بدءاً منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، وما تلاها، ثم تعرض الباحثة في الجزء الثاني من البحث، فيتناول نتائج الدراسة الميدانية فيعرض لظاهرة التسرب على مستوى العينة أو السنوات التي تسرب منها الأطفال، ودور العامل الاقتصادي وعوامل أخرى في التسرب، وأسباب عدم الالتحاق بالتعلم أيضاً على مستوى عينة الدراسة، ثم يناقش أبرز المهن التي يزاولها الأطفال بعد التسرب من التعليم، ثم يعرض للتسرب وعدم الالتحاق على مستوى حالات الدراسة، وعلي الرغم من أهمية التعليم في الوقت الحالي فأن نسبة الأمية مازالت مرتفعة وخاصة بين الفئات الفقيرة التي تقع عند خط الفقر ودونه، والتي ينتمي إليها معظم أطفال المناطق العشوائية، وأطفال فقراء الريف، ويرجع هذا الارتفاع إلى محدودية نسب الاستيعاب الكامل بالمدارس الابتدائية إلى ما يقرب من ٢٠% من الأطفال في سن السادسة، وتفشي ظاهرة التسرب بالمرحلة الابتدائية، لأرتفاع تكاليف التعليم، وتوضح البيانات نسبة استيعاب نسبة استيعاب أسر العينة في التعليم فحوالي ٥٧ أسرة لديها أبناء بالتعليم في منطقة منشية أبو السعود، و٤٧ أسرة لديها أطفال لم يلتحقوا بالتعليم ويدلل هذا على ارتفاع نسبة عدم الاستيعاب لأبناء الأسر في التعليم وتفشي ظاهرة التسرب منه.

الكلمات المفتاحية: الفقر، التسرب من التعليم، التعليم.

Abstract:

In this current research, the researcher presents a historical overview of the educational policy in confronting the dropout associated with poverty, starting from the July 1952 revolution, and its aftermath. Then the researcher presents in the second part of the research, it deals with the results of the field study and presents the phenomenon of dropout at the sample level or the years from which it leaked Children, the role of the economic factor and other factors in dropout, and the reasons for not joining education also at the level of the study sample, then discusses the most prominent professions that children practice after dropping out of education, then it is exposed to dropout and non-enrollment at the level of study cases, and despite the importance of education at the present time. The illiteracy rate is still high, especially among the poor groups that are at and below the poverty line, to which

most children in slums and the rural poor belong. This rise is due to the limited full absorption rates in primary schools to nearly 20% of children at the age of six. The phenomenon of dropout is widespread in the primary stage, due to the high costs of education, and the data shows the absorption rate of the sample families' absorption into education, as about 57 families have children in education in the Manshiyya area Abu Al-Saud, and 47 families with children who did not enroll in education, and this indicates the high rate of non-absorption of the children of families in education and the widespread phenomenon of dropouts.

Keywords: Poverty, dropout, education.

أولاً: السياسة التعليمية من الفقر والتسرب: نبذة تاريخية:

بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢، أدى الاهتمام بتطور التعليم إلى إنجازات ملموسة، فقد ارتفع عدد التلاميذ والطلاب في مراحل التعليم المختلفة من ٢ مليون في أوائ الخمسينات إلى ٦ مليون في أوائل السبعينيات أي بزيادة ٣٠٠%، والأهم من ذلك أن النمو ذلك أن النمو الهائل قد فتح قنوات التنقل الطبقي أمام الفئات الطبقية الفقيرة(١) وأن كان محدوداً. وكان من الممكن أن تكون هذه الزيادة أكثر من ذلك لولا ارتفاع نسبة التسرب خلال المرحلة الابتدائية، وفشل فصول محو الأمية المسائية.

وتشير الإحصاءات إلى أن الفترة ١٩٥٥-١٩٦٠ التحق بهذه الفصول حوالي ١٣ مليون شخص بالغ لم يحصل على شهادة محو الأمية منهم سوى ٥٤٠ ألف بنسبة ٦%، وذلك صورة مؤلمة تعكس خللاً اجتماعياً واقتصادياً حيث أن الظروف الاقتصادية المتردية التي يعيشها عمال الزراعة والحائزون الأجراء وصغار الحائزين، تحرم أطفاهم بعد أن حرمتهم من الاستفادة بفرص التعليم، لاحتياجهم للعمل في حقوهم أو للعمل لدى الآخرين(٢). وهكذا تأتي الأمية محصلة لأوضاع ووجود اجتماعي لأناس بعينهم، ونتاجاً اجتماعياً لظروف تاريخية تعود إلى طبيعة الطبقات الحاكمة(٣).

فمع كل الجهود التي بذلت في الخمسينات نجد أن نسبة الأمية في مصر والريف بوجه خاص تقبع عند الحدود المخيفة ويرجع ذل إلى عدة حقائق أهمها:

(١) سعد الدين إبراهيم، التنمية في مصر، نظرة شاملة للمعوقات، مصدر سابق، ص٣٣٤.
(٢) فتحى عبد الفتاح، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى، مصدر سابق، ص ص٩٥-٩٧.
(٣) عبدالباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، مصدر سابق، ص٧٩.

١- عدم كفاية الفرص المتاحة لاستيعاب جميع الأطفال الذين يبلغون سن الالتزام، فوفقا لما جاء في التقارير الرسمية لوزارة التربية والتعليم فإنه كان مقدارا في الخطط السابقة أن تكون نسبة المقبولين بمدارس التعليم الابتدائي في عام ١٩٦٣/٦٢، ٨١,٩% من هم في سن الالتزام، ولكن نسبة من قبلوا بالفعل لم تتعد ٧١,٦% وفي سنة ١٩٦٨ كان مقدراً أن يقبل ٩٥,٣% من الملتزمين إلا أن من ثم قبولهم لا تتجاوز ٧١,٩% أي بارتفاع قدره ٠,٣% من ١٩٦٣ حتى سنة ١٩٦٨.

٢- أنه مع الخلل في استيعاب من هم في سن الالتزام والذي يسقط نسبة عالية من البداية تصل إلى ٣٠% فإن ذل يرتبط بسوء توزيع الخدمات التعليمية على حساب المناطق الريفية – فمحافظة القاهرة مثلاً قبلت جميع الملزمين من الذكور في الفترة من عام ١٩٥٦/١٩٥٥ إلى ١٩٦٧/١٩٦٦وقبلت محافظة الإسكندرية ٩٥% من هم سن الالتزام من الذكور، بينما بلغت هذه النسب في محافظة البحيرة ٦٦% للإناث وفي القليوبية ٥٧% للذكور، وفي محافظة كفر الشيخ ٦١% من الذكور و٤٠% من الإناث. بل أن محافظة تقبل في سنة من السنوات (١٢٦%) ممن هم في سن الالتزام، بينما لا تقبل المحافظات الريفية ما يزيد عن نسبة ٥٠% ولا يقف التفاوت في توزيع الخدمات التعليمية في نسب القبول للمدارس الابتدائية فقط بل وفي نوعية الخدمات التعليمية المقدمة، حيث يشير تقرير عن أحوال التعليم الابتدائي إلى سوء توزيع الكفاءات بين المدارس المختلفة وتميز مدارس المدة، فالتلميذ الواحد في منطقة القاهرة الشمالية تبلغ نفقاته التعليمية ١٣,٨ جنيها في العام بينما لا تزيد في منطقة محافظة المنيا وطنطا في ستة جنيهات.

٣- أنه في خلال فترة التعليم الابتدائي تتسرب نسبة كبيرة من التلاميذ، قبل استكمالهم لمرحلة التعليم الابتدائي، وتشير الإحصاءات إلى أن مجموع الملتحقين بالمدارس الابتدائية في ١٩٥٦/١٩٥٥ إلى ١٩٦٧/٦٦بلغ نحو ٦,٦٥ ملايين تلميذة انقطع منهم في السنة الأولى نحو ٣٢٩ ألف أي ما يعادل ٥٠% من مجموع الملتحقين، كما أن عدد الذين انقطعوا عن الدراسة بعد السنة الثالثة بلغ ٧٢١ ألف تلميذ وتلميذة يعادلون ١١% منهم، وبلغ عدد الذين لم يستمروا في الدراسة بعد السنة ١,٣ مليون تلميذ وتلميذة يعادلون نحو ١٩%.. ومعني ذلك أنه حتى الآن فإن هناك ٦٥% من هم في سن المدارس الابتدائية ينضمون إلى جيش الأمية وهذه النسبة ترتفع بالطبع ارتفاعاً كبيراً في المناطق الريفية.

٤- انخفاض مستوى التدريس ومستوى المناهج مما يؤدى إلى إضافة أعداد أخرى إلى جيش الأميين حتى من بين هؤلاء الذين يصلون إلى نهاية المرحلة الابتدائية ولا يستكملون مسيرتهم في التعليم بعد ذلك، وتقدر نسبة هؤلاء بنحو ٨٣% من مجموع الملتحقين بالمدارس الابتدائية في الفترة من ١٩٥٥/١٩٥٦ إلى ١٩٦٦/ ١٩٦٧، وهكذا تبدو صورة الأمية قائمة تظلل وتحاصر تلك الإصلاحات المحدودة التي تمت في القرية، كما تمثل حاجزاً حقيقياً أمام تنمية الموارد الحقيقية للمجتمع، وأمام استيعاب الشعب والشرائح الفقيرة بوجه خاص للتطور المعاصر.. والجهود الرئيسية التي بذلت في مجال الأمية كثيرة، لكن النتائج على مدى عشرين عاماً ظلت محدودة وبخاصة بين العمال الزراعيين(١).

أوضحت رسالة دكتوراه أجريت بقرية "النحارية" مركز كفر الزيات غربية سنة ١٩٧١، حول موضوع "أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي في القرية المصرية". أن الأمية أكثر انتشاراً، بين العمال الأجراء، عنها بين صغار الحائزين، وأكثر انتشاراً بين صغار الحائزين عنها بين كبارهم(٢)، وفي دراسة أخرى "الصراع الطبقي في القرية" تضمنت بيانات أوضحت أن الأمية لدى العمال الأجراء تصل إلى ٨٢% من العينة، في حين أنها كانت ٦٤% لدى صغار الحائزين في الوقت الذي كانت فيه ١٩,٤ لدى كبار الحائزين، وفي دراسة حديثة أشرف عليها "الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ١٩٧٨" عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأميين بقرية "النكارية" بمحافظة الشرقية، تبين أن الأمية أكثر انتشاراً بين الفقراء فنسبتها لدى العمال الأجراء ٨٥% ولدى صغار الحائزين ٧٥%، ولدى كبار الحائزين٣٠%(٣).

وثبت من دراسة لمكتب العمل الدولي في سوق العمل والفرص المتاحة أمام القرية المصرية، أن الغالبية العظمي من سكان القرية (٩٢,٥%) لم يكملوا التعليم الابتدائي، وتعتبر هذه النسبة من الأميين وأشباه الأميين(٤).

واتضح من الدراسة أيضاً أن ثمة تفرقة بين الفقراء في حصولهم على التعليم، ففي حين ترتفع نسبة الأفراد الحاصين على تعليم أقل من التعليم الابتدائي إلى ٩٥,٤ من صغار الحائزين والعمال الزراعيين، فأنها تنخفض إلى ٨٨% في حالة غير الفقراء والأهم من ذلك

(١) فتحى عبدالفتاح، القرية المصرية، مصدر سابق، ص ص٣٦١-٣٦٣.
(٢) نقلاً عن، عبدالباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، مصدر سابق، ص٧٩.
(٣) عبدالباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، مصدر سابق، ص ص٧٩-٨٠.
(٤) بنت هانس، سمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي، مصدر سابق، ص١٧٧.

هو أن نسبة أعلى نسبياً من غير الفقراء استطاعت أن تكمل أنواعاً مختلفة من التعليم، فنجد أن ٤,٦ قد أكملوا التعليم الابتدائي، و٣% أكملوا التعليم الإعدادي و٤% أكملوا التعليم الثانوي و١% أكملوا التعليم العالي، وفي الجانب الآخر نجد أن أقل من ٣% من السكان الفقراء أكملوا التعليم الابتدائي، و١,٧% أكملوا التعليم الإعدادي والثانوي وشخص واحد أكمل التعليم العالي(١).

ويتضح من تقرير اللجنة المصرية الأمريكية الصادر عام ١٩٨٠، أن نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي هي ٦٨,٢%، وفي التعليم الإعدادي ٥٨%، أي أن ٣٢% من شريحة العمر ٦-١٢، ٤٢% من شريحة العمر ١٢-١٥ ليسوا أصلا في المدارس ويعني هذا أن هناك ثلاثة مليون طفل ليسوا أصلا في المدارس وهي نسبة ذات دلالة في مجتمع تعداده ٤٥ مليون، أغلبيتهم من القطاع الريفي، فهذه بيانات بداية الثمانينيات(٢).

فإذا انتقلنا إلى نهاية الثمانينات فنجد صورة أسوأ للغاية، فتقرير وزير التعليم في ذلك الوقت عن الاستراتيجية يقول عن التسرب في مرحلة التعليم الأساسي وفقاً للنشرة الإحصائية للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة حول نظم التعليم والتوظيف في مصر، أن حجم التسرب من التعليم الأساسي لعام ٨٤/٨٣ يصل ٧,١٨٢ مليون تلميذ من مجموع ١٥ مليون طفل في سن الإلزام للتعليم الأساسي ٦-١٥ سنة، وبالطبع أن الجزء الأكبر من هذا الرصيد المتسرب من القطاع الريفي، نتيجة لتدني مستويات المعيشة وضيق فرص العمل، وارتفاع الأسعار، وبصفة خاصة للعمال الزراعيين، مما يضطرهم لتشغيل الأطفال في سن التعليم للمساهمة في تغطية نفقات المعيشة، أو أداء بعض الأعمال، وتشير كثير من الشواهد إلى تزايد حجم هذه الظاهرة سنة بعد أخرى(٣).

وعن البعد الطبقي لهذه الظاهرة اتضح أن أعلى نسبة للتسرب في المناطق الريفية توجد بين أبناء صغار الحائزين وتمثل اكثر من ٤٥,٦%، تليها أبناء العمال الزراعيين ٣٢,٦%

(١) بنت هانس، سمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي، مصر في الثمانينيات دراسة في سوق العمل، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٣، ص١٧٧.
(٢) إبراهيم العيسوى، خطة التنمية الحكومية، الأحلام والواقع والبدي الجاد، كتاب الأهالى، رقم ٢١، يوليو ١٩٨٩، ص٥١.
(٣) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

وأقل نسبة بين التجار ٣,٤%، وتختفي هذه الظاهرة بين ذوي الدخل المرتفع[١] هذا ورغم أن الخطة الخمسية ٨٠/٨١- ٨٧/٨٦ استهدفت زيادة نسبة استيعاب الملزمين بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي من ٨٥,٢% في ٨٢/٨١ إلى ٩٦% في ٨٧/٨٦، وبرغم أن هذا لو تحقق – يعد إنجاز مرموقاً – إلا أنه يعني استمرار أحد المصادر الهامة للأمية، وذلك برغم كون التعليم الابتدائي إلزامياً منذ سنوات طويلة، وبرغم ما تقرر مؤخرً من مد مظلة الإلزام لتشمل التعليم الإعدادي، ورغم تبني الدولة لشعار محو الأمية منذ فترة طويلة وإعداد خطة عشرية في ١٩٧٣ للقضاء عليها – إلا أن المؤشرات تشير – بغرض تحقيق أهداف الخطة – سوف يرتفع متوسط عدد التلاميذ بالفصل الواحد في مختلف مراحل التعليم قبل الجامعي من ٣٩,٣% في ٨٢/٨١ إلى ٤٢,١ في١٩٨٧/٨٦[٢]، كما يسج تقرير إنجازات هذه الخطة التزايد المستمر في نسبة المقبولين بالتعليم الثانوي الفني، وهو مخصص لأبناء الفقراء من العمال والفلاحين الفقراء، لأن هؤلاء هم الذين يحصلون على أدنى المجاميع في امتحان الإعدادية، ومعني تزايد نسبة الالتحاق بالتعليم الفني هو تناقص نسبة أبناء الفقراء وخاصة من العمال الزراعيين القادرين على الالتحاق بالتعليم العالي[٣].

وتزداد مآسي التعليم طبقاً للخطة ٨٦-/ ٩١-١٩٩٢، حيث انتشار المدارس التجريبية للغات، وعلى الرغم أن جميع التربويين، وهيئات التربية الدولية مثل اليونسكو – يجمعون على أن التعليم باللغات الأجنبية في المرحلة الابتدائية يؤدى بشكل عام إلى تشويش الطفل، ويتم عادة على حساب اللغة القومية، فإن وزارة التعليم تتغافل في ظل ضغوط الانفتاح عن هذه القاعدة التربوية المستقرة وتمضي في التوسع في فتح هذه المدارس بمصاريفها الباهظة مع أنها تدعي الالتزام بمجانية التعليم، وعلى الرغم من أن وزير التعليم دعا في تقريره عن الاستراتيجية يوليو ١٩٨٧ إلى إعادة النظر وإعادة التقييم لتجربة هذه المدارس حتى لا تكون بابا خلفياً لتجاوز ديمقراطية التعليم من حيث تكافؤ الفرص، إلا أننا نفاجأ في الخطة الخمسية الثانية بأن الدولة تستهدف التوسع في إنشاء هذه المدارس ومد خدماتها لتشم المرحلة الثانوية إلى جانب الحضانة والابتدائي والإعدادي اعتبارا من ١٩٨٩/٨٨ – وهذا يعني خلق نظمين

(١) عبدالباسط عبد المعطي وآخرون، الدولة والقرية المصرية، دراسة في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية، مصدر سابق، ص١١١.
(٢) إبراهيم العيسوى، انفجار سكاني أم أزمة تنمية، مصدر سابق، ص ٢١٣.
(٣) إبراهيم العيسوى، خطة التنمية الحكومية، الأحلام والواقع والبديل الجاد، مصدر سابق، ص٥١.

من التعليم العام. نمط ارستقراطي غربي بالمصروفات، ونمط آخر من التعليم لأبناء الفقراء، ويتحول تدريجياً إلى المدارس الإلزامية القديمة التي كانت شائعة إبان الملكية(١).

وتعتبر هذه السياسة استمراراً للسياسة العامة للدولة التي يجرى تنفيذها حالياً لخلق نمطين من الاستهلاك ونمطين من الخبز، ونمطين من المواصلات، ونمطين من العلاج والمستشفيات..إلخ(٢).

وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي تزداد الخطة إمعاناً في خفض نسبة المقبوين بالجامعات وتعترف بأنها تستهدف الحد من نسبة القبو بها بحيث لا تتعدي الزيادة السنوية ١% التي هي أقل بكثير من نسبة تزايد السكان السنوية، وهذا الخفض في نسبة الملتحقين بالجامعات، يمس أبناء الفقراء أساساً وخاصة – فقراء الريف والحضر(٣).

ويؤكد ما سبق ما تجمع لدينا من مادة تاريخية توضح أن القرية المصرية قد حرمت من التسهيلات. لقد تمخضت "ثورة التعليم المجاني" التي بدأت منذ خمسة وعشرين عاما مضت من إدخا التعليم الابتدائي في معظم القرى المصرية تمخضت عن ظروف متدهورة لهذه المدارس والمعدل العالي "للتغيب" في صفوف كل من المدرسين (الحاصلين على اجازات للعمل في أقطار الأوبك العربية) وفي صفوف التلاميذ (خلال فصول ذروة العمل الزراعي) تحت ضغط تدني مستويات المعيشة، يمكن أن نفسر من خلاله فرص التعليم الضئيلة لهذه الطبقة، وإعدادهم في صفوف الأميين ليشكلوا العمالة الزراعية المستقبلة(٤).

ويدعم ما سبق غياب الوعي، وتفشي الأمية لدى معظم العمال الزراعيين بما لهما من آثار في عدم اهتمام الآباء بتعليم أبنائهم وعدم متابعتهم وحرصهم على تحصيلهم، بل أن حرص العامل على زيادة دخله، في إطار تخلف أساليب الإنتاج يجعل من ظاهرة تشغيل الأطفال في الريف ظاهرة عامة لدى الغالبية العظمي من ذوي الدخل المحدود بصفة عامة والعمال الزراعيين بصفة خاصة. وبذلك يعتبر فقر هذه الطبقة، بجانب صور الاستغلال الزراعي التي يعمل فيها الأطفال والصبية هي أحد العوامل وراء تفشي الأمية وإعادة إنتاج

(١) إبراهيم العيسوى، خطة التنمية الحكومية، الأحلام والواقع والبديل الجاد، مصدر سابق، ص ص٩٠-٩١.
(٢) المصدر نفسه، ص ص٩٠-٩١.
(٣) المصدر نفسه، ص٩١.
(٤) بنت هانس، سمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي، مصدر سابق، ص١٧٧.

العمال الزراعيين[١].

أما الذين يحوزون نتائج جيدة ويريدون مواصلة التعليم فأن عليهم أن يتجهوا لأقرب مدينة، ويعيشون في ظروف بائسة – خمسة أفراد للغرفة – أو ينتقلون يومياً إلى المدينة بوسائل مواصلات مكتظة بصورة لا تحتمل، أو يضطرون إلى السير على الأقدام يومياً لعدة كيلومترات[٢].

ثانياً: التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم وأسبابهما على مستوى عينة الدراسة:

ورغم هذه الأهمية للتعليم، فأن نسبة الأمية مازالت مرتفعة وخاصة بين الفئات الفقيرة التي تقع عند خط الفقر ودونه، والتي ينتمي إليها معظم أطفال المناطق العشوائية، وأطفال فقراء الريف. ويرجع هذا الارتفاع إلى محدودية نسب الاستيعاب الكامل بالمدارس الابتدائية إلى ما يقرب من ٢٠% من الأطفال في سن السادسة، وتفشي ظاهرة التسرب بالمرحلة الابتدائية، لأرتفاع تكاليف التعليم[٣] وتوضح البيانات نسبة استيعاب نسبة استيعاب أسر العينة في التعليم فحوالي ٥٧ أسرة لديها أبناء بالتعليم في منطقة منشية أبو السعود، و٤٧ أسرة لديها أطفال لم يلتحقوا بالتعليم ويدلل هذا على ارتفاع نسبة عدم الاستيعاب لأبناء الأسر في التعليم وتفشي ظاهرة التسرب منه.

وكذلك ارتفاع نسبة من لم يلتحقوا بالتعليم من من العينة في قرية الدراسة وعددهم ٢٥ طفل بنسبة ٢٥% من مفردات القرية.

ويوضح الجدول التالي (١٩) مدى التحاق الأطفال بالتعليم والسنوات الدراسية التي تسربوا منها.

جدول (١) التسرب من التعليم والسنوات التي تسربوا منها

السنة الدراسة التي تسرب فيها الأطفال	منشية أبو السعود		قرية الديمقراط	
	ك	%	ك	%
لم يلتحقوا بالتعليم من قبل	٤٣	٤٣%	٢٥	٢٥%
أولي ابتدائي	٥	٥%	١٠	١٠%
ثانية ابتدائي	٧	٧%	١٢	%
ثالثة ابتدائي	٨	٨%	١٤	١٤%

(١) محمد أبو مندور الديب، مؤتمرات الفلاحين والبحث عن الحقيقة، مصدر سابق ص١١٧.
(٢) بنت هانس، سمير رضوان، المصدر السابق، ص١١٧.
(٣) علا مصطفى وآخرون، الطفل في المناطق العشوائية، مصدر سابق، ص ص١٢٢-١٢٣.

السنة الدراسة التي تسرب فيها الأطفال	منشية أبو السعود		قرية الديمقراط	
	ك	%	ك	%
رابعة ابتدائي	١٣	%١٣	٩	%٩
خامسة ابتدائي	٦	%٦	٨	%٨
سادسة ابتدائي	-	-	-	-
أولى أعدادي	-	-	١	
ثانية إعدادي	-	-	٢	
ثالثة إعدادي	٥	%٥	٣	
جملة	١٠٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠

يتضح من معطيات الجدول السابق الحقائق التالية:

١- ارتفاع نسبة من لم يلتحقوا بالتعليم من أفراد عينة البحث حيث بلغت نسبتهم ٤٣ طفل في أسر عينة منشية أبو السعود، ٢٥% في قرية الدراسة وهو ما يشير إلى عجز النظام التعليمي عن استيعاب الأطفال في سن التعليم الإلزامي، ويكشف أيضا عن انتشار ظاهرة عمالة الطفل، ويشير كذلك إلى أن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية تمنع أسر هؤلاء الأطفال من إلحاقهم بالمدارس نظراً لارتفاع تكاليف الدراسة حتى في المرحلة الإلزامية، وهذا يؤكد ما تشير إليه بعض الدراسات إلى أن التعليم أصبح ترفاً لا يقدر عليه إلا الأغنياء بعد أن طالته الخصخصة(١).

٢- كذلك تكشف البيانات الميدانية أن نسبة مرتفعة من الأطفال لم يلتحقوا أو توقفوا عن التعليم قبل استكمال المرحلة الابتدائية بلغت نسبتهم ٥١% من إجمالي عينة الدراسة في منشية أبو السعود، وأن ٦٩% من إجمالي عينة قرية الدراسة كذلك توقفوا عن التعليم قبل استكمال الشهادة الابتدائية وهو ما يوضح نسبة الأطفال المتسربين من الدراسة في المرحلة الابتدائية حيث بلغت نسبة التسرب في الصف الأول الابتدائي ٥% من العينة في منشية أبو السعود، ١٠% في عينة قرية الدراسة، وفي الصف الثاني ٧% في منشية أبو السعود، ١٢% من عينة قرية الدراسة، وفي الصف الثالث ٨% من عينة أبو السعود، ١٤% من عينة قرية الدراسة ...إلخ وهذا يدل ويتفق مع كثير من الدراسات على أن التسرب من التعليم وزيادة معدلات عمالة الأطفال في سن مبكرة يرجع إلى الفشل في العملية المتمثلة في سوء العلاقة بين المدرسة والتلاميذ وصعوبة الدروس وعدم قدرة التلاميذ على فهمها.

(١) الهام عفيفي، التنشئة الثقافية للطفل المصري، مركز دراسات الطفولة ٢٥-٢٨ مارس، القاهرة ١٩٨٩، ص٢٧٠.

ويشير إلى أن أكبر نسبة من الأطفال الذين يدخلون سوق العمل من هم في سن المرحلة الابتدائية.

٣- يتضح من بيانات الجدول السابق، أن نسبة من تسربوا من التعليم من المرحلة الإعدادية ولم يكملوا تعليمهم ٥% في منشية أبو السعود، ٦% في قرية الدراسة. وأن هؤلاء المتسربين حتى الإعدادية غير ملمين بالقراءة والكتابة، وهو ما يوضح ضعف العملية التعليمية، وهو ما يفسر انتشار الأمية بنسبة كبيرة بين الأطفال العاملين المتسربين من التعليم. ويعتبر التسرب من التعليم من أهم المصادر التي تؤدى إلى زيادة الأمية، إضافة إلى هدراً حقيقياً يتمثل في تكلفة المتسرب من الأنفاق التعليمي منذ دخوله المدرسة إلى تسربه، وتشير الدراسة إلى أن كثيراً من التلاميذ ممن وصلوا إلى الصف الخامس الابتدائي والذين تسربوا من التعليم لا يمارسون في حياتهم اليومية ما يدفعهم إلى ممارسة ما تعلموه من مهارات مما يؤدى بهم إلى الارتداد إلى الأمية.

٤- تكشف قراءة الجدول السابق أن نسبة التسرب تتزايد من صف دراسي إلى آخر، حيث بلغت نسبة التسرب في الصف الأول الابتدائي ٥% بواقع ٥ أطفال من أسر العينة وبلغت ذروة التسرب في الصف الخامس حيث بلغت ١٣% بواقع ١٣ طفل من أسر العينة. وهذا ما يشير إلى أن هناك علاقة بين التسرب من التعليم وبين بلوغ الطفل السن التي تمكنه من ممارسة العمل، حيث ينصرف هؤلاء التلاميذ عند بلوغهم سن العمل عن العملية التعليمية من أجل المساهمة في دخل الأسرة نظراً لارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع نفقات التعليم. وهو ما أكدته دراسة حسنين كشك "ملح الأرض" في محافظتي أسيوط والمنيا حيث أوضحت نتائجها الميدانية أن تدهور الأوضاع الاقتصادية للطبقات الفقيرة، يضطرها إلى تشغيل الأطفال بدلاً من تعليمهم، فهم في الحالة الأولى "يساعدون في المعيشة" وهم في الثانية يزيدون نفقات الأسرة(١).

العامل الاقتصادي والتسرب:

توضح البيانات الميدانية الخاصة بدخل أسر العينة أن جميع أسر عينة الدراسة في منطقتي الدراسة تقع تحت خط الفقر؛ ويوضح ذلك أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تمنع أسر كثيرة لهؤلاء الأطفال من الالتحاق بالتعليم (انظر جدول توزيع أسر العينة حسب الدخل

(١) حسنين كشك، ملح الأرض، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وكيفية مواجهتها لدى فقراء الفلاحين وعمال الزراعة المعدمين، مصدر سابق، ص١٣٥.

بالفصل الثالث).

ونوضح بيانات الجدول أثر العامل الاقتصادي في دفع الأطفال إلى سوق العمل حيث انخفاض مستوى الدخل الشهري للأسرة والذي يعجز عن الوفاء بمتطلبات أفراد الأسرة في ظل تزايد عدد أفرادها، أو عن إشباع احتياجات أفرادها سواء فيما يتعلق بالطعام والكساء والحاجات الضرورية الأخرى مما يدفع بالأطفال للاتجاه للعمل لزيادة دخل الأسرة وإشباع الحاجات الأساسية، وذلك لتعويض عجز الأسرة عن هذا الإشباع وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات عديدة ذهبت إلى ان انخفاض دخل الأسرة يدفع الأبناء إلى سوق العمل(٢)، وأرجعت ودراسة أخرى عمالة الأطفال إلى الفقر الذي يدفع بالأطفال إلى سوق العمل بدلاً من المدرسة لمواجهة الفقر والتكيف مع متطلبات الحياة وظروف المعيشة(٣).

كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة أخرى(١)؛ توصلت إلى أن الأطفال يتركون المدرسة ويتجهون إلى العمل بسبب العامل الاقتصادي الذي تمثل في فقر الأسرة.

مما سبق يتضح أن هناك علاقة بين العوامل الاقتصادية وبين الاستعداد للتعليم، ويكشف ذلك أن تبني بعض سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي أسهمت في انتشار الفقر حيث وجود نسبة كبيرة من فقراء الحضر والريف تعيش تحت خط الفقر، مما يضطرهم بالدفع بأبنائهم إلى أعمال هامشية وفي الورش الصناعية في الحضر، والعمل كأطفال أجراء في الزراعة لمساعدة الأسرة وهو ما يعرض هؤلاء الأطفال للانحراف والمخاطر(٢).

جدول (٢) أسباب عدم الالتحاق بالتعليم في عينة الدراسة

الأسباب	منشية أبو السعود		قرية الديمقراط	
	ك	%	ك	%
مساعدة الأهل	١٢	٢٧,٩	١٠	٤٠
تعلم صنعة	٩	٢٠,٩	٧	٢٨
مصاريف التعليم كثيرة	١٧	٢٩,٥	٧	٢٨
التعليم غير مهم	٥	١١,٦	٣	١٢
إجمالي	٤	١٠٠	٢٥	١٠٠

(٢) أمانى عبد الفتاح، المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بعمالة الأطفال في الريف، رسالة ماجستير، معهد الطفولة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٤٩.
(٣) أحمد عبد الله، عمالة الأطفال في مصر، الظاهرة والعلاج، القاهرة، دار القبس، ١٩٩٩، ص١٤٣.
(١) بثينة الديب، عمالة الأطفال في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٣٩.
(٢) محمد سيد فهمى، أطفال الشوارع، الأسباب والدوافع، مجلة الطفولة والتنمية، العدد١، ٢٠٠١، القاهرة، ص١٤٥.

يوضح الجدول رقم (٢) الأسباب التي أدت إلى عدم التحاق الأطفال بالمدرسة أو التسرب من التعليم بعد الالتحاق به والتي تجسدت فيما يلي:

١- عجز النظام التعليمي عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في سن التعليم الإلزامي حيث بلغت نسبة من لم يلتحقوا بالتعليم في منطقة منشية أبو السعود ٤٣ طفل بواقع ٤٣% من أسر العينة في الحضر (منشية أبو السعود)، و٢٥ طفل بواقع ٢٥% من أسر العينة في الريف (قرية الدراسة).

٢- كشفت نتائج الدراسة أن نسبة ٥٥% ممن لم يلتحقوا أو تسربوا من التعليم مرجعه لمساعدة الأهل، في منطقة منشية أبو السعود، و٦٢% في قرية الدراسة، وهو ما يكشف أن هناك عوامل اقتصادية اجتماعية تمنع أسر الأطفال من إلحاق الأبناء بالتعليم لمساهمة الأطفال في مساعدة الأهل، وبلغت نسبة من أجاب "بمصاريف التعليم كثيرة" ٢٢% في منشية أبو السعود و٢٣% في قرية الديمقراط، وهو ما يكشف ارتفاع نفقات التعليم سواء من يحث الدروس الخصوصية أو المصروفات والتي كشفت عنها دراسة الحالة من خلال مقابلة حالات الدراسة.

"أنا عندي ١١ سنة لو دخلت المدرسة كنت في إعدادي، لكن اصرف من فين، أبويا بيشتغل بـ ٤٠ جنيه في اليوم، وأنا لي خمس أخوات، واحد بيروح المدرسة بيأخذ كل يوم مصروف، أو بيأخذ درس كثير والمصاريف كده كثيرة، وفي أيام بيغيب ويروح الشغل علشان يصرف على نفسه، المدرسة فايدتها إيه لما بيأخذ درس في كل حاجة".

وكشف الجدول السابق أن أولياء أمور الأطفال في الحضر وفي الريف ممن لم يلتحقوا بالتعليم قالوا بعدم أهمية التعليم، وهو ما يعكس جهل الآباء وقلة وعيهم بالتعليم، ومن ثم عدم أهمية المدرسة الابتدائية في حياة الأسرة، بالإضافة إلى قلة العائد المادي للتعليم إذا ما قورن ببعض الأعمال الأخرى، وتكشف معطيات الجدول أيضا عزوف كثير من الأفراد عن الالتحاق بالتعليم لاتجاههم نحو تعلم صنعة لأفضليتها من وجهة نظرهم عن الالتحاق بالتعليم لارتفاع العائد في العمل بها.

جدول (٣) الأسباب المؤدية إلى التسرب من التعليم

العوامل	منشية أبو السعود		قرية الديمقراط	
	ك	%	ك	%
▪ المناهج صعبة	٥	٨,٧	٧	٩,٣
▪ المدرس لا يشرح في الفصل	٢	٣,٥	٥	٦,٦
▪ مصاريف المدرسة والدروس كثيرة	١٥	٢٦,٣	٢٠	٢٦,٦
▪ مساعدة الأسرة في المصاريف	٢٥	٤٣,٨	٣٥	٤٦,٦
▪ تعليم الصنعة أسهل وأحسن في التعليم	٧	١٢,٣	٦	٨
▪ أساعد نفسي	٣	٥,٣	٢	٢,٦
الجملة	٥٧	١٠٠	٧٥	١٠٠

يوضح الجدول السابق (٣) أسباب ترك الأطفال للمدرسة، والذي تمثل في ارتفاع تكاليف التعليم متمثلة في مصروفات الدروس الخصوصية والأعباء المالية التي تتحملها الأسرة بنسبة ٢٦,٣ طفل ما يقرب من ٥% من نسبة المتسربين، ويلي ذلك من عوامل التسرب من التعليم أن المدرس لا يشرح طفلين بنسبة ٣,٥% من أجمالي لعينة ممن التحقوا بالتعليم وتسربوا منه وهو ما يكشف عن ارتفاع نفقات العملية التعليمية التي تفوق قدرات الفئات الفقيرة من عينة الدراسة.

وتؤكد أقوال إحدى الحالات هذه النتيجة؛ "أنا عندي ١٤ سنة في الإعدادي وكنت هكون في سنة ثانية والمدرسين في الفصل عايزين نروح نأخذ دروس خصوصية في كل المواد إنجليزي وحساب وتاريخ ... إلخ، هنجيب منين، الواحدة منا بتشتغل وتجهز نفسها وتساعد في مصاريف الدار".

وأوضحت نتائج الدراسة فيما يتعلق باسباب التسرب، أن مساعدة الأسرة كان بنسبة ٥٠% من العينة تقريباً ٢٥ مفردة بنسبة (٤٣,٨%) ممن تسربوا من التعليم، و٧ مفردات في الحضر، و٦ مفردات في الريف ممن تسربوا قالوا بأن "الصنعة أسهل وأحسن في التعليم".

وأظهرت النتائج أن صعوبة المناهج "تعد من الأسباب التي تؤدى إلى التسرب من التعليم حيث بلغت نسبة من أجابوا بأن صعوبة المناهج من الأسباب التي أدت إلى ترك المدرسة بنسبة ٨,٧%، وهناك أسباب أخرى رصدتها الباحثة مثل كثافة الفصول، وعمل الطفل في الصباح وذهابه للمدرسة بعد الظهر تجعله مرهق ولا يستطيع التركيز.

وأظهرت النتائج أيضا فيما يتعلق بالتعليم الإعدادي حيث توجد مدرسة واحدة تزداد أيضا كثافة الطلاب بفصولها، الأمر الذي يحول دون الاستيعاب الكامل للتلاميذ ومن ثم الاعتماد الكامل على الدروس الخصوصية التي تفوق قدرات الأسر الفقيرة، وهو ما يؤدى إلى

التسرب من العملية التعليمية والانصراف عنها والتحاق هؤلاء الأطفال بأعمال تدر عليهم عائداً اقتصادياً لمساعدة الأسرة، ويتفق ذلك مع عدد من الدراسات التي أكدت على بعض العوامل التي تؤدى إلى ظاهرة التسرب كالعوامل الاقتصادية والإنتاجية والتعليمية(١).

ويؤكد ذلك نتائج عدد من الدراسات، حيث أشارت دراسة أحمد عبد الله أن نسبة ٣٨% من الأطفال المتسربين أرجعوا السبب إلى عدم حب المدرسة، كما أشارت دراسة المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي، أن الأطفال المتسربين يرجع تسربهم إلى عدم القدرة على استيعاب المناهج، لانخفاض المستوى التعليمي، كما أوضحت دراسة نادر فرجاني أن ٩٥% من الأطفال الذين تسربوا من المدرسة للأسباب الاقتصادية، وتتمثل في ارتفاع تكاليف المدرسة(١).

وكشفت الدراسة أيضا عن بعد آخر من أبعاد انصرافهم عن العملية التعليمية ومن ثم التسرب في التعليم يتمثل في الأنفاق على الذات بنسبة ٥,٣% ، وأكد ذلك قول حالة من حالات الدراسة بمنطقة أبو السعود:

"عندي ١٤ سنة بشتغل عشان أساعد أبويا وأخواتي وكمان عشان أجهز نفسي وأحوش حاجات الجواز دلوقتي، والمصاريف غالية اشترى الفرن والبوتجاز، لأن أبويا ما يقدرس يشترى الحاجات دي مرة واحدة، يعني أنا والبنات اللي زيي بنشتغل عشان نجيب اللي نفسنا فيه".

وهذا يدلل على أن ارتفاع نسبة من أجابوا بأن الدافع للتسرب من التعليم أو عدم الالتحاق به يرجع في المقام الأول إلى العامل الاقتصادي سواء المتمثل في مساعدة الأسرة أو الأنفاق على الذات. ولاسيما بين الإناث اللاتي كان دافعهن إلى التسرب من التعليم هو العمل للأنفاق على الذات وإدخار مبلغ من المال للاستعانة به عند زواجهن لتجهيز أنفسهن من متطلبات الزواج حيث أكدت الدراسة الميدانية بقول واحدة من الحالات "عندي ١٣ سنة مخطوبة، أنا بشتغل وأحوش عشان أجيب اللي نفسي فيه، لأن البنت جوازها بيكلف كثير قوى وأحنا غلابة لازم نشتغل علشان نساعد نفسنا".

فهذا يدلل على أن الدافع وراء التسرب من التعليم هو العمل، وانخفاض المستوى

(١) انظر: سمير لويس سعد، التسرب من التعليم الابتدائي، المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٨٠، ص٧٧.

(٢) علا مصطفى وآخرون، الأطفال العاملون في الحضر، دراسة ميدانية في مدينة السويس، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٠، ص٩١.

الاقتصادي والتسرب من التعليم أو عدم الالتحاق به. مما يؤدى إلى زيادة عدد الأطفال العاملين سواء في الذكور أو الإناث سواء على مستوى المجتمع المصري أو على مستوى المجتمع العربي.

فتشير تقديرات عدد الأطفال النشطين اقتصادياً بما يزيد عن ١٠ ملايين طفل ٦-١٤ سنة، تشكل الفتيات من بين هذا العدد حوالي ٤ ملايين طفلة عاملة[١] وهذا العمل لا يتطلب مهارات تعليمية من حيث معرفة القراءة أو الكتابة[٢].

وتشير معظم الدراسات التي أجريت في مجال عمل الأطفال إلى وجود عاملين رئيسيين وراء الدفع بالأبناء إلى سوق العمل. أولهما انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة، وثانيهما التسرب من التعليم أو عدم الالتحاق به[٣] يضاف إلى ذلك ما تذهب إليه بعض الدراسات إلى أن هؤلاء الأطفال عادة ما تعتقدون الرعاية الأسرية المشجعة للاستمرار في التعليم أو الالتحاق به لأنهم عادة ما ينتمون إلى أسر مفككة فقيرة مما يساعد على الهروب أو عدم الالتحاق بالتعليم[٤].

جدول (٤) الأعمال التي يزاولها الأطفال بعد التسرب في قرية الدراسة

العوامل	قرية الدراسة		منشية أبو السعود	
	ك	%	ك	%
▪ الزراعة (جمع المحاصيل/ تنقية الخسائر)	٦٥	%٦٥	-	-
▪ التشييد والبناء (خرسانة)	١٨	%١٨	-	-
▪ أعمال التجارة	١٧	%١٧	-	-
▪ العمل في ورش (ميكانيكا – سمكرة – دوكو)	-	-	٧٠	%٧٠
▪ ورشة نجارة	-	-	٢٠	%٢٠
▪ سوبر ماركت	-	-	١٠	%١٠
الجملة	١٠٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠

يوضح الجدول السابق أن المهنة الغالبة في قرية الدراسة التي يزاولها الأطفال هي مهنة الزراعة حيث بلغت ٦٥% من عينة القرية حيث نجد الأطفال الذين تسربوا من المدرسة بالإضافة إلى الذين لم يلتحقوا بالتعليم هم الذين يعملون بصفة دائمة في الزراعة؛ ويتمثل ذلك في زراعة المحاصيل وجمعها وحصادها – زراعة الطماطم والخضروات – فهم يشكلون قوة

(١) ناهد رمزى، حماية صغار الفتيات في سوق العمل في البلدان العربية، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ص١٧.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق، ص٢٢.
(٤) محمد سيد فهمى، أطفال الشوارع، الأسباب والدوافع (رؤية واقعية)، مصدر سابق، ص١٤٤.

العمل الصغيرة في مجتمع الدراسة؛ ويكشف ذلك عن أن هناك العديد من العوامل التي تؤدى إلى إحجام الأطفال عن الالتحاق بالتعليم أو التسرب منه ومنها الانشغال بكسب الرزق حيث العمل اليومي لهؤلاء الأطفال في الزراعة والتي تعكس حاجاتهم الاقتصادية إلى ضرورة العمل وهم في سن مبكرة، وذلك يكشف أيضاً أنه انعكاس للسياسات الاجتماعية التي اهتمت بتنمية القطاعات الحديثة على حساب قطاع الزراعة حيث لا يتطلب العمل الزراعي مهارات كثيرة الأمر الذي يتمكن فيه الأطفال المتسربون من التعليم أو من لم يلتحقوا به من مزاولة مهنة الزراعة. هذا إضافة إلى اختلال هيكل توزيع الدخول؛ الأمر الذي يدفع الآباء إلى الدفع بأبنائهم إلى سوق العمل الزراعي وهم في سن مبكرة. الأمر الذي يوضح الاستغلال الذي يتعرض له الأطفال في المجتمع الريفي.

أما في منطقة منشية أبو السعود (الحضر) توضح بيانات الجدول أن ٧٠ طفل من الأطفال المتسربين يعملون في ورش الميكانيكا والسمكرة والدوكو، و٢٠ طفل يعملون بورش النجارة و١٠ أطفال يعملون في محلات تجارة (سوبر ماركت).

وهذا يدل على أن وضع الأسرة الفقيرة الحضرية من الناحية الاقتصادية هو السبب الرئيسي في إرسال الطفل إلى سوق العمل في سن مبكرة بدلاً من المدرسة بحثاً عن دخل أكبر لمواجهة متطلبات الحياة المعيشية(١).

كما تجسد بيانات الجدول السابق، أن ارتفاع نسبة الأطفال الذين يعملون بالزراعة والتي بلغت ٧٠% من العينة الأمر الذي يعكس مدى تأثير البيئة الريفية على اختيار نوعية المهن التي يزاولها الأطفال ومدى تأثرهم بظروف المجتمع الذي يعيشون فيه.

وتتسق هذه الدراسة مع الدراسة التي توصلت إلى وجود ارتباط بين عمالة الأطفال وانخفاض الأجور وكفاءتهم في أداء بعض الأعمال الزراعية والأعمال المساعدة في الورش، إضافة إلى انخفاض المستوى التكنولوجي في القطاع الزراعي(٢).

ثانياً: التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم على مستوى حالات الدراسة:

أوضحت الدراسة الميدانية أنه لم تتح فرص التعليم لجميع الحالات التي تم دراستها

(١) أحمد عبد الله؛ عمالة الأطفال في مصر، الظاهرة والمعالجة، مصدر سابق، ١٩٩٩، ص١٣٦.
(١) عادل عازر، ناهد رمزي، ظاهرة عمالة الأطفال في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١، ص١٨١.

باستثناء أربع حالات ملمات بالقراءة والكتابة تعلمن "بالكتاب" ويحفظون أجزاء من القرآن الكريم، وحالة واحدة واصلت تعليمها حتى الصف السادس الابتدائي، وتسربت لضعف قدرتها الذهنية فتقول هذه الحالة (لم أجد ما يساعدني في الدراسة، ومكنش فيه فلوس علشان ناخد دروس، وعقلي كان ضعيف فقلت اشتغل في الزراعة)، وحالة أخرى لم تواصل تعليم المرحلة الإعدادية رغم حصولها على الشهادة الابتدائية لأن ولى أمرها لم يجد وقتها خمسة عشر قرشاً لشراء استمارة التقدم للإعدادي، فتقول هذه الحالة "أنا مش ممكن ننسي يوم نجاحي في ساته (الصف السادس الابتدائي) والوالد ملقاش ١٥ قرش علشان يشترى بها الورق اللي بيقدموه، فالواحد ١٥ قرش حرمته من التعليم"، وتقول حالة أخرى "أنا والدي كان فقير ومحدش علمني، ولم أجد عم قدامي غير الزراعة".

كما أوضحت الدراسة أن الخمس حالات لم تتح لها فرص التعليم، للظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية للأسرة الريفية والحضرية الفقيرة، فقد تبين أن هذه الحالات تسربت من السنوات الأولى للتعليم الإلزامي، ودخلت سوق العمل الرزاعي كأطفال أجراء منهم من عمل لدى أسرته، ومنهم من كان يعمل لدى الغير في مهنة "جازر"[١]، أو تنقية حشائش، أو لقيادة "الجمل" حيث يحمل القصب لمكان شحنه، أو للعمل على "النورج" الذي يقوم بدرس القمح.

يتضح مما سبق أن ظاهرة الطفل الأجير في الريف المصري ليست وليدة الحقبة الراهنة وإنما هي تاريخية، أدت إلى حرمانهم من فرص التعليم ودخولهم إلى جيش الأمية، وإعادة إنتاج لأبائهم وأجدادهم، والإنهاك المبكر لهم، وانحسار قدراتهم ومهاراتهم في متطلبات الزراعة.

كما يتضح أيضا أن جميع العمال اختاروا العمل بالزراعة لأنها المتاحة أمامهم، ولأنها مهنة أجدادهم وآبائهم الذين كانوا يعملون في العمل بالزراعة فكان منهم "النبار"[٢]، "والفراقري"[٣]. وتقول إحدى الحالات في هذا الصدد "الأغنياء أغنياء علشان همه ورثوا عن أجدادهم وآبائهم، وأحنا – يقصد العمال – ورثنا عن أجدادنا وآبائنا.

كما أوضحت الدراسة أن نظام التعليم في الماضي، وعدم توافر المدارس بالقرية

---

(٢) الجازر هو الطفل الذي يقود الماشية التي يستعان بها في سحب الساقية لجلب المياه لرى الأرض.

(١) هو في الغالب والد الطفل الأجير (الجازر) ومهمته الإشراف الكامل على الساقية والأحواض التي تروى بها، وتغيير مجرى المياه من حوض لآخر، وكان يحصل عند ضم المحصول على أجر عيني من الغلال.

(٢) هو الذي يقوم بتعبئة الغلال وغربلة الجزء السفلي وتقليل كمية الحصي المختلطة به، المصدر: الإخباريون والعمال.

بالإضافة لتردي الوضع الاقتصادي، من الأسباب التي حالت دون إتاحة فرص التعليم لأفراد العينة، حيث كان نظام التعليمي الإلزامي "الابتدائية القديمة" وهو آخر سنوات التعليم بالقرية (حتى الصف الرابع) ومن يرغب في التعليم ولديه القدرة الاقتصادية عليه بالذهاب إلى المدينة، ويؤكد ما سبق قول ثلاث عشرة حالة "أنا تعلمت لغاية رابعة ابتدائي، ومكنش في تعليم في البلد بعدها، إلا للي ظروفه كانت تسمح له بالسفر، وعلشان كده اللي كان يتعلم الناس المقتدرة واللي عندها مالية واللي عنده ١٠٠ فدان، ٢٠٠ فدان لكن بعد الثورة زاد التعليم، لأن عبد الناصر خلي فيها حرية، وفتح التعليم لكل الناس وخلي ابن صاحب الـ ١٠٠ فدان زي أبن أبو طورية (فأس) أي العامل الأجير(١).

أما فيما يتعلق بالتعليم في الفترة الراهنة فقد أجمعت كل الحالات على أن ارتفاع الرسوم المدرسية، وعدم مقدرة العمال الإجراء والحائزين الإجراء وصغار الحائزين على دفعها، وعدم مقدرتهم على الانفاق لتعليم أبنائهم جعلتهم ينصرفون عن تعليمهم ويؤكد ما سبق ما جاء لسان إحدى الحالات "عندي ولدين في المدرسة واحد في أولى إعدادي – ومعاه ملحق – والثاني رايح أولى إعدادي، والاثنين عاوزين مائة جنيه" طيب أنا من يوم سماعي للحكاية ديه النوم فر من عيني، وخايف لو ملقيتش فلوس ومدخلتهمش يمكن نتغرم حتعمل أيه لو في غرامة تستلف ونوديهم"(٢).

نستنتج مما سبق أن ارتفاع المصروفات المدرسية، بجانب أوجه الانفاق الأخرى على الملبس والعلاج، تجعل العمال يفضلون منع أبنائهم من التعليم وتشغليهم إلى جوارهم في سوق العمل الزراعي كأطفال أجراء(٣).

(٣) حائز أجير يملك ٦ قراريط، ويعول خمسة أفراد.
(١) عامل زراعي يعول ٩ أفراد، بعضهم في مراحل التعليم، والآخرين أجراء عند الغير.
(٢) يعمل الطفل في موسم توريد القصب بـ جنيه في اليوم، فيفضل العامل أن يشغل أبنه أحد عند الغير، عن ذهابه لمدرسة، ويعتبر هذا هو المدخل الأساسي في الوقت الراهن لتسرب التلاميذ ودخولهم في سوق العمل الزراعي المأجور.